ملخص الدعم القانوني خلال شهر أبريل 2018

EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

ملخص الدعم القانوني خلال شهر أبريل٢٠١٨

أكد **الرئيس السيسي** في حديث له قبيل الانتخابات الرئاسية، على أنه يريد "المواطن المصري أن يتكلم بلا خوف" هذا التأكيد جعل البعض يتوقع انفراجة نسبية في مسار حرية التعبير والحريات الصحفية في مصر، ولكن ما حدث خلال شهر أبريل، بعد إعلان نتائج الانتخابات بفوز الرئيس السيسي بولاية رئاسية ثانية أنبأ عن منحنى جديد في حرية التعبير، فقد رصدنا في هذا التقرير توسعا أكبر من ذي قبل في دائرة المناصب الصحفية المستهدفة، بالمحاكمات والتحقيقات والاتهامات، لتطال اثنان من رؤساء تحرير جريدة المصري اليوم السابق **"محمد السيد صالح"** و**"عادل صبري"** رئيس تحرير موقع مصر العربية، وذلك علي خلفية تغطية الانتخابات الرئاسية.

استمرت أيضا شبهات الاختفاء القسري للصحفيين من قبل الأجهزة الأمنية، وذلك في واقعة القبض علي الصحفي أحمد يعقوب، وذلك قبل أن يظهر في نيابة عابدين؛ حسبما أفادت **الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان**، مع استمرار المحاكمات والتأجيلات في عدد آخر من القضايا التي يمثل فيها الصحفيين أمام ساحات القضاء والنيابة خلال أبريل الماضي، حينما مثل ٢٣ صحفي في محافظتي القاهرة والجيزة على مدار ٣٢ جلسة قضائية، وقد صدر في حق أربعة من الصحفيين ٥أحكام فى ذات الشهر.

توزيع الدعاوى القضائية والجلسات للصحفيين خلال الشهر

وقد قضت محكمة النقض، **بتأييد الحكم** ضد صحفيي شبكة رصد "عبد الله الفخراني"، و"سامحي مصطفى"، "محمد العادلي" مذيع بقناة أمجاد، بالحبس لمدة خمس سنوات مشددة، وذلك في القضية المعروفة إعلاميا بـ"غرفة عمليات رابعة".

في ٢٩ مارس الماضي، تم إلقاء القبض علي الصحفي "أحمد يعقوب" أثناء قيامه بعمل صحفي بمحيط قصر عابدين، ليظهر بعدها أمام نيابة عابدين، في ٢ ابريل الذي يليه، حسبما أفادت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عبر موقعها الالكتروني، وقد وجهت له النيابة اتهامات تصوير منشأة محظورة والتصوير بدون ترخيص، وذلك قبل أن يتم إخلاء سبيله يوم ٣ أبريل بضمان محل إقامته بعد تحريات من الأمن الوطني، حيث كان يصور الصحفي تقرير فى محيط قصر عابدين ما اعتبرته النيابة تصويرا لمنشأة تاريخية محظور تصويرها .

وفي الثلاثاء ٣ أبريل الماضي، اقتحمت قوة من الشرطة مقر موقع مصر العربية، وقامت بتفتيش أجهزة الكمبيوتر بدعوى فحص المصنفات الفنية، قبل أن تلقي القبض على رئيس تحرير الموقع "عادل صبري"، وتصطحبه إلى قسم شرطة الدقي، بعد إغلاق مقر الموقع وإخراج الصحفيين.

من جانبها نشرت الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية علي الفيسبوك **بيانًا** عن الإدارة العامة لمباحث المصنفات وحماية حقوق الملكية الفكرية، جاء فيه أنها تمكنت من ضبط رئيس تحرير موقع مصر العربية الإلكتروني، لقيامه بإدارة الموقع المشار إليه بالمخالفة للقانون الخاص بتنظيم الاتصالات ورفع المحتوى على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" بدون ترخيص، وذلك من خلال إحدى الشركات، ومخالفة القانون الخاص بتراخيص المحال العامة والمنشآت التجارية، وذلك لإدارة المنشأة محل الفحص بدون ترخيص، وأنه تم التحفظ على مقر الشركة تحت تصرف النيابة العامة وبداخلها (عدد ٣٨ جهاز حاسب آلي المستخدمة في إدارة الموقع).

ويليها في ٤ ابريل تم عرض الصحفي "عادل صبري" علي نيابة الدقي المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة، التي أعادت عرضه في اليوم التالي، لحين ورود تحريات الأمن الوطني، ووجهت النيابة لـ"صبري" اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية، الغرض منها الدعوة لمناهضة نظام الحكم في الدولة ضد تحالف قوى الشعب ، والتحريض على التظاهر بقصد الإخلال بالأمن والنظام العام.

كما جاء بالتحريات أنه أنشأ موقع مصر العربية لبث أخبار تحريضية ضد الدولة، وعمل حملات إعلامية لتشويه سمعة البلاد محليًا ودوليًا وإثارة الفتن وبث الشائعات والأخبار غير الصحيحة والمغلوطة، منها خبر "المصريون يزحفون للانتخابات الرئاسية من أجل ٣ دولارات" المنشور

بتاريخ ٢٩ مارس الماضي، وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالمصلحة العامة للبلاد عن مواضيع مثل غلاء الأسعار، والانتخابات الرئاسية، والحقوق والحريات.

وبناء عليه قررت النيابة حبسه احتياطيا ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، ولا يزال "صبري" محبوسا حتى هذه اللحظة حيث تم التجديد له مرة أخري بذات الشهر.

توزيع الدعاوى القضائية ضد الصحفيين وفقًا للاتهامات خلال الشهر

وفي١٩ أبريل الماضي قامت نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق مع ٨ من الصحفيين بجريدة المصري اليوم وهم "غادة عبد الحافظ"، "حمدي قاسم"، "عبد الحكم الجندي"، "محمد محمود خليل"، "عماد الشاذلي"، "مجدي أبو العينين"، "محمد فايد"، "هند إبراهيم"، ورئيس تحرير الجريدة السابق "محمد السيد صالح"، في البلاغ المقدم ضدهم ويتهمهم بنشر أخبار كاذبة الهدف منها تكدير السلم العام وتهديد الأمن القومي بمخالفة الحقيقة بنشر مانشيت صحفي بعنوان "الدولة تحشد الناخبين في آخر أيام الانتخابات" بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨ وأوضح البلاغ أن الصحيفة ألحقت ذلك الخبر بعنوان فرعي "الوطنية تلوح بالغرامة". وجاء قرار نيابة أمن الدولة العليا بإخلاء سبيل صحفيين المصري اليوم بضمان شخصي، وإخلاء سبيل "محمد السيد صالح" رئيس تحرير الجريدة السابق بكفالة قدرها١٠آلاف جنيه.

توزيع الدعاوى القضائية ضد الصحفيين وفقًا لعدد التحقيقات خلال الشهر

في ٣٠ ابريل، قضت الدائرة ١٥ جنايات القاهرة، بـ**قبول استئناف النيابة** وإلغاء قرار إخلاء سبيل الصحفيين "حمدي الزعيم" الصحفي بجريدة "الحياة"، و"محمد حسن" الصحفي بجريدة "النبأ"، "وأسامة البشبيشي" الصحفي بوكالة "بلدي" الإخبارية بتدابير احترازية، وكانت نيابة حوادث وسط القاهرة الكلية وجهت للصحفيين الثلاثة اتهامات الانضمام لجماعة أسست علي خلاف القانون والترويج بإحدى وسائل العلانية لأفكار الجماعة، ونشر أخبار كاذبة تضر بمصلحة الأمن القومي، والتحريض على التظاهر بدون إخطار وحيازة وسائل لإذاعة أخبار الغرض منها تعطيل أحكام الدستور، وذلك في القضية رقم ١٥٠٦٠ لسنة ٢٠١٦ جنح قصر النيل، وأمرت باستمرار حبسهم ٤٥ يوم أخرى علي ذمة التحقيقات، ولا تعد هذه **الواقعة الأولى** التي تستأنف فيها النيابة علي قرار صادر من المحكمة بإِخْلاء سبيل الصحفيين الثلاث.

كانت الأجهزة الأمنية قد ألقت القبض على الصحفيين الثلاثة، يوم الاثنين الموافق ٢٦ سبتمبر بعام ٢٠١٦، أثناء تصوير تقرير ميداني بمحيط نقابة الصحفيين.

نظرت تلك الدعاوى ضد الصحفيين بدوائر قضائية مختلفة خلال الشهر

وفي ٨ أبريل أجلت الدائرة العاشرة جنايات القاهرة، جلسة المعارضة على الحكم الصادر، ضد كلًا "محمد الباز"، رئيس التحرير التنفيذي السابق لـ "البوابة نيوز"، والصحفية بذات الجريدة "رشا يحيى"، بالسجن لمدة ٦ أشهر "غيابيًا" مع الشغل، وتغريم كل منهما ١٠ آلاف جنيه، لاتهامهما بسب وقذف "قيادات دار الأوبرا المصرية"، لجلسة ١٣ أكتوبر ٢٠١٨، لإحضار الصحفية وعرض الصلح.

وتعود تلك الواقعة عند قيام الصحفية "رشا يحيى" بنشر مقالًا صحفيًا، اعتبرته المحكمة يتضمن سبًا وقذفًا، حيث اتهمت القائمين على دار الأوبرا المصرية بالفساد، موضحًا أن مذكرة الإحالة أسندت لـ"الباز" بصفته رئيس التحرير التنفيذي السابق لـ"البوابة"، تهمة الإخلال بواجبه في الإشراف على ما يصدر من الجريدة.

وفي ذات السياق بعد عدد من التأجيلات **حجزت** محكمة الأمور المستعجلة، الدعوى المقامة من أحد المحامين، يطالب فيها **إلغاء تراخيص وتصاريح** هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي BBC" في مصر، وحجب موقعها داخل مصر وسحب تراخيص العاملين، للحكم لجلسة ١٣ يونيو ٢٠١٨، وذلك لقيامها بنشر تقارير مفبركة تحمل أكاذيب وإدعاءات من شأنها تهديد الأمن والسلم العام، كما ذكر بعريضة الدعوى.

واختصمت الدعوى كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس الهيئة العامة للاستعلامات بصفاتهم، ومدير مكتب "بي بي سي BBC" في مصر.

وفي ٢٢ أبريل ٢٠١٨ أجلت محكمة القضاء الإداري، الدعوى المقامة من المحامي "طارق العوضي"**وقف برنامج** المذاع علي قناة صدي البلد للإعلامي "أحمد موسى"، لجلسة ٣٠ يوليو المقبل. وكانت الدائرة الثانية مفوضين أصدرت تقريرًا قضائيًا في وقت سابق، بإلزام الهيئة العامة للاستثمار بوقف بث برنامج على مسؤوليتي، الذي يقدمه المذيع "أحمد موسى"، على قناة "صدى البلد" الفضائية، لمدة مناسبة لجسامة المخالفات الثابتة ضده، ووقف بث أي برنامج آخر يظهر فيه "موسى" خلال فترة الوقف.

وقد قضت محكمة النقض، المنعقدة في دار القضاء العالي، بتأييد حكم حبس صحفيين رصد، وهم "عبد الله الفخراني"، و"سامحي مصطفى"، والصحفيين بشبكة رصد الإخبارية، و"محمد العادلي" مذيع قناة أمجاد وآخرين، لمدة خمس سنوات مشددة وذلك في القضية المعروفة إعلاميا بـ"غرفة عمليات رابعة".

وكانت محكمة جنايات الجيزة، برئاسة المستشار "خفاجي"، قضت في ٨ مايو من العام الماضي، بالسجن المشدد لمدة ٥ سنوات لكل منهم، وبراءة ٢١ آخرين، في جلسة إعادة محاكمتهم وآخرين، في القضية المعروفة إعلاميًا بـ"غرفة عمليات رابعة."

وقد ألقت قوات الأمن القبض على صحفيي رصد في ٢٥ أغسطس من عام ٢٠١٣، ووجهت لهم النيابة العامة اتهامات جاء على رأسها الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون.

توزيع الدعاوى القضائية ضد الصحفيين وفقًا لعدد الأحكام والقرارات خلال الشهر

كما قضت محكمة جنح مستأنف قصر النيل، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة بزينهم، السبت الموافق ٢٧ ابريل ٢٠١٨، **ببراءة** محررة جريدة روزاليوسف "رحمة سامي "من تهمة السب والقذف وذلك في الدعوي المقامة من"السبكي" حيث قضت بعدم قبول الاستئناف والقضاء مجددًا الدعوتين الجنائية والمدنية والمصاريف.

ويذكر أن محكمة جنح قصر النيل قد قضت سابقًا بتغريم كلٍ من "إبراهيم خليل" رئيس تحرير روزاليوسف، و"رحمة سامي" محررة صحفية، مبلغ وقدره ٥ آلاف جنيهًا، وتعويض مدني قدره ١٠ آلاف جنيهًا؛ لاتهامهما بسب وقذف السبكي.

وقد أقام السبكي، جنحة سب وقذف ضد روزاليوسف، لما تم نشره في أحد الأعداد من تصريح علي لسان الممثلة "شيري محمد"، التي أكدت في مضمون خبرها أن "السبكي" طلب منها عبر محادثة بينهما على الماسنجر، التبرج من أجل التمثيل، ما اعتبره مقيم الدعوى سبًا وقذفًا في حقه.

وقياسًا لما سبق؛ فبالرغم من صدور حكم بالبراءة على خبر يحوى اتهام بالسب والقذف، إلا أن الشهر الماضي **قد أيدت** محكمة جنايات الجيزة المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة بزينهم، حكم حبس

الكاتب الصحفي "أحمد الخطيب"، رئيس القسم السياسي سابقا بجريدة الوطن، لمدة ٤ سنوات، وتغريمه مبلغ ٢٠ ألف جنيه، في قضية اهانة مشيخة الأزهر ومستشارها القانوني.

وعلى النطاق الجغرافي، نظرت تلك القضايا بمحافظتي القاهرة والجيزة خلال هذا الشهر، حيث كانت القاهرة هى الأكثر عددًابموجب ١٧ دعوى تليها الجيزة بقضيتين.